



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١١ / ٣ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساملي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد ياسان و محمد صائب التفتشدي و عيود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو-لثمن المدعون بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- المميز/ وزير الداخلية / إضافة لوظيفته - ويكفيه العقيد
الحقوقي هيلم علي حسن .
المميز عليه / خاك وهبي كاطع / ويكفيه المحامي سامي مجيد صالح .

الادعاء

سبق ان أصدرت محكمة القضاء الإداري حكماً حضورياً يقضي التزم المدعي عليه (المميز) / إضافة لوظيفته إلغاء الكتاين المرفقين (٦١٨) في ٢٠٠٦/١٢/٧ و (٤٦٩٩) في ٢٠٠٦/١٢/٢٢ وجميع الآثار المترتبة عليهما وعلى اثر تمييزه فقد أعيد منقوضاً من المحكمة الاتحادية العليا بقراراتها المرقم (٣٣/اتحادية/تمييز/٢٠٠٩) في ٢٠٠٩/٣/١٠ وللأسباب الواردة فيه فقد اتبعت محكمة القضاء الإداري القرار التمييزي اتف الذكر وثبت للمحكمة ان المدعي عليه (المميز) / إضافة لوظيفته لم يتخذ الإجراءات القانونية بحق المدعي (المميز عليه) لإثبات التهم المصدرة اليه . ونتيجة للمرافعة الحضورية العلنية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ وبعد اضيارة ٢٠٠٨ / ق / ٢٠٠٨ / الحكم بالزام المدعى عليه / إضافة لوظيفته إلغاء



التكاليين العرفيين (٦٤٨) في ٢٠٠٦/١٢/٧ و(١٦٦٩) في ٢٠٠٦/١٢/٢٢
وجميع الآثار المترتبة عليهما حيث وجدت المحكمة ان المدعي عليه/إضافة
لوظيفته كان متصفاً في إصدار الامر المطعون فيه . طعن التمييز/إضافة لوظيفته
بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بالتحته التمييزية المؤرخة
٢٠١٠/١/٢٠ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي
مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى النظر في الحكم التمييز
وجد ان المحكمة وان تبعت قرار التفضي الرقم ٢٣/اتحادية/تمييز/٢٠٠٩
في ٢٠٠٩/٣/١٠ واطلعت على لكتاب المطعون فيه والرقم ٦٤٨
في ٢٠٠٦/١٢/٧ والمتضمن طرد المدعي من الخدمة للأسباب الواردة فيه
. الا انها استعجلت في اصدار الحكم قبل اجراء التحقيقات المقترضة لأسباب
الطرد من الوظيفة . حيث ورد في محضر ضبط الجلسة المؤرخة
٢٠٠٩/١٢/٩ ان المدعي اقر كونه قد صدر عليه حكم بالحبس . وعليه
كان من المعين على المحكمة قبل اصدار الحكم التمييز اجراء التحقيقات
المقترضة لمعرفة سبب الحكم الصادر بحقه وطلب اضارته الشخصية
من دائرته والاطلاع عليها وعلى سلوكه الوظيفي والحكم الصادر الذي
اقر به المدعي ومن ثم تصدر حكمها ما اذا كان المدعي عليه إضافة
لوظيفته متصفاً باصدار القرار من عدمه وبعد اجراء كافة التحقيقات
المقترضة لذلك وحيث ان المحكمة طالفت ما تقدم وأصدرت حكمها

كويتي بارى هيرال
داد كاي بالاي نيستنيحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
٢٠١٠/١٥/١٦

المميز فقرر نفضه واعادة الدعوى الي محكمتها لاتباع ما تقدم على ان يبقى
رسم التمييز تابعاً للنتيجة وسدر الفرز بالاتفاق في ١١ / ٣ / ٢٠١٠ .


الرئيس
مدحت المحمود


العضو
فاروق محمد السماوي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم أحمد باجان


العضو
محمد صائب الناشبندى


العضو
هويد صالح النسيبي


العضو
ميخائيل شمشون آل كوريس


العضو
حسين أبو المن

تمت
١٤٣٢